

توصيات السياسات المتناولة خلال الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة

عقدت جلسة مناقشة حول السياسات خلال الاجتماع الخامس عشر لمجموعة عمل الزراعة في الكومسيك. وتوصلت مجموعة العمل إلى بعض توصيات السياسات الملموسة لتعزيز ممارسات حسن الإدارة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء. وتم تحديد توصيات السياسات الواردة أدناه في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث بعنوان "حسن الإدارة لضمان الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" وردود الدول الأعضاء على أسئلة السياسات التي أرسلها مكتب تنسيق الكومسيك.

توصية السياسة الأولى: وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية و / أو تعزيز سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي القائمة لتوسيع نطاقها وشمولها بحيث يمكن للجميع جني الفوائد بما في ذلك الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

الحيثيات: يتسم الإطار القانوني التأهيلي المصحوب بسياسة شاملة للأمن الغذائي والتغذية بأهمية خاصة لنجاح إدارة الأمن الغذائي. يمكن وضع استراتيجية شاملة للأمن الغذائي والتغذية كخطوة أولى للتخطيط للإدارة الجيدة للأمن الغذائي. وفي ظل جائحة كورونا يمكن أن تعيد الاستراتيجية المذكورة تحديد رؤية وأهداف وأولويات الدولة بشأن إدارة الأمن الغذائي بما يتماشى مع اتجاهات الأمن الغذائي والتغذية الحالية والمستقبلية للبلد وتوجيه الاستراتيجيات والقوانين والبرامج التكميلية والشاملة، فضلاً عن الأنشطة لتحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، قد تستفيد الدول الأعضاء من الخبرات والتسهيلات التي توفرها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (مثل الكومسيك، المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية) وكذلك المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو").

توصية السياسة الثانية: وضع آلية تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس مشترك بين الوزارات أو مجلس رئاسي) لضمان حوار صحي ومستدام بين الجهات المعنية المتعددة من أجل التنسيق الفعال لجميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية في عمليات صياغة السياسات والمراقبة والتنفيذ ومنحها قوة تنفيذية كبيرة وموارد بشرية ومالية كافية.

الحيثيات: لتحقيق سياسات الأمن الغذائي والتغذية الناجحة، تحتاج آليات الإدارة والتنسيق إلى تحديث جذري في جميع المجالات من صياغة السياسات إلى التنفيذ والرصد. وتتطلب آليات التنسيق والاتساق الفعالة عملية شاملة وتشاركية يتم فيها تمثيل احتياجات وحقوق جميع شرائح السكان، لا سيما الأكثر ضعفاً، بشكل مناسب. تمتلك الجهات المعنية المتعددة أهدافها وتفضيلاتها السياسية ووظائفها، وهذا يحدث تفرقة أساسية في مجال الإدارة، وبالتالي قد تستفيد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من إنشاء آلية تنسيق وطنية رفيعة المستوى (أي مجلس وزاري أو رئاسي) تتمتع بسلطة تنفيذية كبيرة. كما قد تستفيد من تفويض العمليات والاجتماعات والمسؤوليات ومعايير المساءلة وآليات مشاركة الجهات المعنية لآليات التنسيق الوطنية الخاصة بهم. علاوة على ذلك، بهذه الآليات للتأكد من أن آلية التنسيق الوطنية لديها موارد بشرية ومالية كافية.

توصية السياسة الثالثة: تحسين التنسيق والاتساق بين إجراءات السياسة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في الأوقات المضطربة (مثل جائحة كورونا) على جميع المستويات التي تتراوح من المستوى دون الوطني إلى الوطني، وطني إلى ثنائي أو متعدد الأطراف، من شبه الإقليمي إلى الإقليمي، وأخيراً من مستوى منظمة التعاون الإسلامي إلى المستوى العالمي.

الحيثيات: من المتوقع أن تؤدي جائحة كورونا والانكماش الاقتصادي المترتب عليها إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العديد من البلدان بشكل رئيسي من خلال (1) انخفاض توافر الغذاء (بسبب انكماش إنتاج الأغذية وتجارتها) و(2) الوصول على الغذاء (بسبب خسائر العمالة والدخل). تشير الأرقام المنشورة مؤخراً إلى أنه بحلول نهاية عام 2020 سيضاف 130 مليون شخص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى أولئك الذين يعانون بالفعل من الجوع الحاد قبل أن تبدأ الجائحة. وما يقرب من نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان التي تواجه أعلى المخاطر بسبب جائحة كورونا. يتطلب التقليل من المخاطر المرتبطة بالجائحة ممارسات إدارية جيدة خاصة فيما يتعلق بتنسيق إجراءات السياسة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والثنائية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وأخيراً على المستوى العالمي.

توصية السياسة الرابعة: تصميم خطة تنفيذ مفصلة وشفافة للمهام الوطنية ودون الوطنية وتزويد العاملين الميدانيين بالمعرفة الفنية ذات الصلة وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.

الحيثيات: قد ينتهي الأمر بالسياسات والبرامج المعتمدة التي لا تدعمها خطط تنفيذ مفصلة وشفافة إلى التنفيذ الجزئي أو عدم التنفيذ نتيجة إعفاء أصحاب المناصب المهمة بسبب التعيينات الجديدة والعقبات البيروقراطية الأخرى. وهو أمر ممكن للغاية في هذا العصر الجديد حيث يشعر الناس بالآثار السلبية لجائحة كورونا بشكل كبير. لذلك، فإن التحدي الأكبر فيما يتعلق بالتنفيذ هو وضع السياسات والبرامج مع خطة تنفيذ واضحة للمهام الوطنية ودون الوطنية. ويرتبط أحد تحديات الإدارة الرئيسة فيما يتعلق بالتنفيذ بنقص الموارد البشرية والمالية الكافية. لذلك، قد تركز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على آليات تدريب العاملين الميدانيين لتزويدهم بالمعرفة ذات الصلة وتخصيص الموارد المالية الكافية لكل خطوة من خطوات عملية التنفيذ.

توصية السياسة الخامسة: إنشاء منصة على الإنترنت / أنظمة معلومات غذائية (مثل خريطة أطلس الضعف ومنتديات الأمن الغذائي) التي تنقل بشكل مثالي معلومات في الوقت الحقيقي حول مراقبة الأمن الغذائي وإدارة التغذية بهدف إنتاج بيانات وإحصاءات موثوقة وصياغة سياسات قائمة على الأدلة.

الحيثيات: برهنت جائحة كورونا مرة أخرى على أهمية رصد انعدام الأمن الغذائي الحاد من خلال نظم المعلومات الغذائية. إن التوافر المحدود للبيانات الموثوقة والمتسقة في الوقت المناسب حول الأمن الغذائي والتغذية يعيق صنع القرار القائم على الأدلة من قبل الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية. وإلى جانب استخدام الأدوات الحالية مثل اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC-StatCom) بشكل أكثر فاعلية، يجب وضع وتنفيذ المشاريع الجديدة المتداخلة والداخلية مع القطاعات الأخرى المتضررة بشدة (السياحة والتجارة والتمويل وما إلى ذلك) بسبب جائحة كورونا لتوليد بيانات وإحصاءات موثوقة وتعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تحليلها ودعم تطوير السياسات والاستثمار وخطط العمل بناءً على هذه الأدلة في جميع أنحاء منظمة التعاون الإسلامي.

توصية السياسة السادسة: تعزيز بناء القدرات وتبادل المعرفة / الخبرات بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المستويات الأربعة لحسن إدارة الأمن الغذائي والتغذية (أي (1) السياسة والإطار القانوني (2) التنسيق والاتساق (3) التنفيذ (4) المعلومات - رصد - التقييم).

الحيثيات: هناك دروس يمكن أن تتعلمها الدول الأعضاء من تجارب غيرها من الدول الأعضاء داخل منظمة التعاون الإسلامي. عندما يتم إنشاء آليات فعالة للمشاركة وبناء القدرات، فإن النتائج الناجحة لسياسات وممارسات إدارة الأمن الغذائي التي تم اختبارها جيداً في بلد ما يمكن أن تسمح للآخرين بتبني تلك السياسات والممارسات دون ارتكاب الأخطاء الثمينة التي قد تكون الدولة المبتدئة قد ارتكبتها أثناء عملية الضبط الدقيق. مبادرات جديدة وتوفير موارد قيمة. وبالتالي، يمكن تشجيع التجمعات المنتظمة أو العرضية لصانعي السياسات وكذلك الممارسين من البلدان الأعضاء لمناقشة المشاكل المشتركة المتعلقة بإدارة الأمن الغذائي وإنشاء برامج لتبادل الموظفين والتدريب. إن الخبرة المتزايدة لجميع البلدان في تنظيم التجمعات والاجتماعات عبر الإنترنت خلال انتشار الجائحة تقدم نفسها على أنها فرصة لجعل مثل هذه الأحداث ممكنة بشكل متزايد. وقد تطلب البلدان المساعدة الفنية من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي و / أو تسعى للحصول على تمويل قائم على المشاريع من منظمة التعاون الإسلامي والهيئات الدولية الأخرى.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: قد تتوسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام في إطار تمويل مشروع الكومسيك. ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك يمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. أما بالنسبة لمجالات السياسة المذكورة أعلاه، فيمكن للدول الأعضاء استخدام صندوق تمويل مشاريع الكومسيك ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS): قد تساهم المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بصفتها مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مكرسة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، في صياغة السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم الإدارة الجيدة للأمن الغذائي داخل المنظمة.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من برامج بناء القدرات في مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وكذلك اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من مرافق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لا سيما تنفيذ سياسة الزراعة والتنمية الريفية في البنك الإسلامي للتنمية، لتحقيق حسن الإدارة للأمن الغذائي والتغذية.

معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية: يمكن الاستفادة من اللجان الفنية للمعهد.